عبارات مشابهة[٢]؛ واكتفى بالاشارة، فقط، الى «تطوير مؤسسات للحكم الذاتي» (المادة الثانية من صك الانتداب). ومن الواضح ان وثيقة الانتداب، التي اخضعت موادها للتغيير والتبديل مراراً قبل اقرارها، بفعل الضغوط الصهيونية القوية، انما جاءت لتستجيب لهذه الضغوط وتشكل الاطار القانوني لتطبيق «وعد بلفور» جملة وتفصيلاً. وكما جاء على لسان صموئيل، «فان سياسة حكومة جلالته، التي أتيتُ الى هنا لتنفيذها، تتمثّل في تشجيع هجرة اليهود حتى نصل الى مرحلة (قد تكون خمسين، أو ربما مئة عام من الآن) تصبح فيها مصالحهم مسيطرة الى حد يستوجب اقامة حكومة يهودية في فلسطين»[٣]. واذا كان تشجيع الهجرة اليهودية يشكّل احدى القواعد الاساسية لسياسة الانتداب البريطاني، فقد كان ذلك، ايضاً، مصدر تذمّر الفلسطينيين العرب، وسخطهم على هذه السياسة، وباتت المطالبة بايقاف الهجرة اليهودية، أو تقييدها على الاقل، الجامع المشترك في كل عريضة قدمتها الحركة الوطنية الفلسطينية الى سلطات الانتداب.

لم يكن صموئيل بحاجة الى كثير من الوقت لكي يدرك ان السياسة التي يحاول الانتداب البريطاني تطبيقها في فلسطين لا تجد ترحيباً لدى السكان العرب. ففي المجال السياسي، رفض العرب الانتداب القائم على اساس «وعد بلفور»، والذي يفصل فلسطين عن امتدادها العربي، ويجعلها غنيمة سهلة للاطماع الصهيونية. وزاد في حدّة المشاعر العربية، ومرارتها، هزيمة حكومة الامير فيصل في دمشق وسقوطها على يد القوات الفرنسية، الامر الذي قضى على آمال الوحدة العربية الوليدة. وعلى الصعيد الاداري، شاهد الفلسطينيون غالبية الوظائف الحساسة في المراتب العليا والمتوسطة تمتلىء بالبريطانيين (وبعضهم من اليهود) على حساب الموظفين العرب، الذين كانوا، حتى وقت قريب، يشاركون العثمانيين في ادارة البلاد. وكأنما هذا وحده لم يكن كافياً؛ فقد لجأت الادارة البريطانية الى استخدام جيش من المترجمين في مختلف الدوائر، نتيجة اعتمادها اللغتين، الانكليزية والعبرية، الى جانب العربية، لغات رسمية للادارة.

أمّا في المجال الاقتصادي، فقد كانت فلسطين تعيش أزمة حادة خلّفتها ظروف الحرب القاسية التي مرّت بالبلاد طوال اربع سنوات، بالاضافة الى الاوبئة والمجاعة والجراد، بحيث كانت الحاجة ماسة للغاية الى سياسة اقتصادية ناجعة تساعد على الخروج من دوّامة الغلاء والتضخم وغياب المشاريع الاستثمارية. وبدلاً من ذلك، شهدت فلسطين افواجاً من المهاجرين اليهود المعدمين، القادمين من اوروبا الشرقية، هرباً من قسوة الظروف المعيشية واضطهاد الانظمة الحاكمة، الامر الذي زاد في حدّة الوضع الاقتصادي، ووفّر المناخ الملائم للتوتر الاجتماعي والصدامات بين العرب واليهود.

وكان لا بدّ من اتخاذ خطوة مناسبة تساهم في تهدئة الاجواء وطمأنة السكان و «تنفيس» الوضع المتأزم. وجاء الاقتراح من جانب المندوب السامي بتشكيل «مجلس استشاري» (Advisory Council)، ضمّ عشرين عضواً، نصفهم من كبار موظفي الادارة البريطانيين، والنصف الآخر اختارهم المندوب السامي ممثلين لفئات الشعب المختلفة؛ أمّا الاعضاء الرسميون، فكانوا: السكرتير الاول، السكرتير القضائي، والسكرتير المالي، وحاكم القدس، ومدير دائرة الاشغال العامة، ومدراء دوائر الصحة والتعليم والتجارة والصناعة والضريبة والدخل وأحد حكام الالوية بصورة دورية. ولدى اختياره الاعضاء غير الرسميين، راعى المندوب السامي التوزيع الجغرافي، والطائفي، والاقتصادي، الى حدّ ما، فضمّ المجلس أربعة مسلمين وثلاثة مسيحيين وثلاثة يهود. ومثّل المسيحيون طوائف الروم الارثوذكس والكاثوليك والبروتستانت؛ في حين توزّع الاعضاء العشرة جغرافياً على النحو التالي: